



دور الائتمان الأخضر في تحسين الأداء المالي

دراسة تحليلية للمصارف التجارية للمدة (2010-2022)

The role of green credit in improving financial performance Analytical study of commercial banks for the period (2010-2022)

الباحثة: نوره عطا تكليف
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د علي عبد الامير فليفل
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

Alif.kadhim@uokufa.edu.iq nawresa.alabedi@student.uokufa.edu.iq

المُستخلص

تهدف الدراسة الحالية إلى مساعدة الجهاز المصرفي العراقي على الوقوف عند هذه المشكلة ألا وهي البحث حول معرفة واقع الائتمان الأخضر ودوره في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، مما استدعى الوقوف عند هذه المشكلة وتقديم أفضل المقترحات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز دور الائتمان الأخضر، وقد تضمنت مجتمع الدراسة الجهاز المصرفي العراقي وشملت الحدود الزمانية للدراسة المدة الممتدة (2010-2022)، وقد تم الاعتماد على بيانات القطاع المصرفي العراقي الخاصة بموضوع الدراسة والتي تم توظيفها في جانب التحليل المالي والقياسي لقياس متغيرات الدراسة، إذ جرى اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المصارف التجارية لا تميز بين الائتمان الأخضر والائتمان للمشاريع المضرة للبيئة فهي تقدم الائتمان بكافة أنواعه، إضافة إلى ضعف دور البنك المركزي وخاصة في السنوات الأولى من مدة الدراسة في سن القوانين الخاصة بحماية البيئة فضلا عن ضعف التحفيز في هذا المجال، أما أهم التوصيات فكانت بضرورة وضع المصارف إجراءات وقيود صارمة تحد من التمويل للمشاريع المضرة بالبيئة من خلال رفع معدلات الفائدة على تمويل تلك المشاريع، والتوجه نحو التمويل بالائتمان الأخضر لما له الأثر على الأداء المالي للمصارف من جهة ودعم التنمية المستدامة من جهة أخرى، وضرورة اتخاذ البنك المركزي تدابير ائتمانية لتحفيز الاستثمارات الخضراء والصدقية للبيئة، مثل أقساط القروض الخضراء والقروض الميسرة للقطاعات ذات الأولوية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان الأخضر، الأداء المالي، المصارف التجارية، الجهاز المصرفي العراقي، القطاع المصرفي العراقي.

**Abstract**

The current study aims to help the Iraqi banking system deal with this problem, which is research on knowing the reality of green credit and its role in improving the financial performance of Iraqi commercial banks, which necessitated stopping at this problem and presenting the best proposals that would contribute to enhancing the role of green credit. The study population included the Iraqi banking system, and the time limits of the study included the extended period (2010-2022). The Iraqi banking sector data related to the subject of the study was relied upon, which was used in the financial and standard analysis aspect to measure the variables of the study, as the main hypotheses related to correlation and influence relationships were tested. Among the variables of the study, relying on the statistical program (SPSS), the study reached a set of conclusions, the most important of which is that commercial banks do not distinguish between green credit and credit for projects that are harmful to the environment, as they provide credit of all types, in addition to the weakness of the role of the Central Bank, especially in the first years of the study period. In enacting laws to protect the environment, in addition to the weakness of incentives in this field, the most important recommendations were the need for banks to establish strict procedures and restrictions that limit financing for projects that are harmful to the environment by raising interest rates on financing these projects, and moving towards financing with green credit because of its impact on performance. Financial support for banks on the one hand and support sustainable development on the other hand, and the need for the Central Bank to take credit measures to stimulate green and environmentally



friendly investments, such as green loan installments and soft loans for priority sectors.

Keywords: green credit, financial performance, commercial banks, The Iraqi banking system, Iraqi banking sector.

المقدمة

وقد ظهرت مشاكل بيئية متزايدة مع التطور السريع للتحضر، وبالتالي أصبحت المشاكل البيئية موضوع اهتمام مشترك في كل من الأوساط العملية والأكاديمية، كما برزت حاجة ملحة حالياً لحل المشاكل البيئية على المستوى المؤسسي وتحقيق وضع مربح للجانبين بين الجمهور والدولة، إذ يشير الائتمان الأخضر إلى مفهوم استخدام النفوذ البيئي لتوجيه حماية البيئة وتحقيق التنمية المنسقة للاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال التحكم والتنسيق بين مصادر الموارد والبيئة والتلوث، وكان هدفه الأصلي يتلخص في توجيه الأموال إلى المؤسسات الصديقة للبيئة، وتحسين هيكل الائتمان، وخدمة الاقتصاد الحقيقي، وفي نهاية المطاف الحد من التلوث البيئي، كما يلعب الائتمان الأخضر دوراً رئيسياً في دعم قدرة القطاع المصرفي على تحسين الأداء المالي لكن على المدى الطويل الأجل، فضلاً على مواجهة كافة المخاطر والأزمات المالية، فمن ناحية، لا يؤدي الائتمان الأخضر إلى تسريع تنمية الاقتصاد الأخضر في البلاد فحسب، بل يمكنه أيضاً تنمية اتجاهات جديدة للتنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة الخضراء، ومن ناحية أخرى، فهو ذو أهمية كبيرة لتحسين نوعية وإمكانات النمو للتنمية الاقتصادية في البلاد.

وقد تناولت هذه الدراسة متغيرين مهمين وهما الائتمان الأخضر إذ جاء كمتغير مستقل، والذي يُعدّ من المجالات الحديثة في القطاع المصرفي العراقي، أما المتغير التابع وهو الأداء المالي الذي يُعدّ من المؤشرات المهمة لمستوى القطاع المصرفي، فكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد دور الائتمان الأخضر في تحسين الأداء المالي للمصارف

المبحث الأول: المنهجية العلمية للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

نتيجةً للتحديات التي تواجه بيئة المصارف التجارية العراقية في مجال تنفيذ مشاريع التنمية وما يترتب عليه من صعوبات من جانب، وإمكانية تحقيق فوائد مالية للمصارف بسبب طبيعة القروض ذات الفائدة العالية وجذب عملاء جدد الناجمة عن عدم تبني سياسات الائتمان الأخضر،



انطلقت مشكلة الدراسة في البحث حول معرفة واقع الإلتئمان الأخضر ودوره في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية ، ومن هنا ظهرت عدة تساؤلات:

1. ما مدى توجه المصارف التجارية العراقية نحو الإلتئمان الأخضر؟
2. ما هي المشاريع الخضراء التي تمول من قبل المصارف التجارية؟
3. هل يوجد دور للإلتئمان الأخضر في تحسين أداء المصارف التجارية؟
4. هل تقوم المصارف التجارية بتمويل كافٍ للمشاريع الخضراء بالشكل الذي يؤدي الى تحسين الأداء المالي على أرض الواقع؟

ثانياً: أهمية الدراسة

شهد الإلتئمان الأخضر في الآونة الأخيرة نمواً متزايداً على الصعيد العالمي والذي يمكن ان يستمر في المستقبل، هذا ناتج عن ما ينطوي على الاستثمار بالإلتئمان الأخضر وما يترتب عليه من تحسين البيئة بصورة عامة وتحسين الأداء المالي للمصارف بشكل خاص كون المصارف الجهة الرئيسية المصدرة للإلتئمان الأخضر، إذ يعد الإلتئمان الأخضر من التوجهات الحديثة في تنوع التوظيفات المصرفية والتي تحقق عوائد جيدة، فضلاً عن تمكينه من ممارسة الدور الحقيقي للمصارف في دعم أنشطة التنمية الاقتصادية كونه أداة من أدوات القائمة على الموجودات الحقيقية، ويمكن بيان أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

- أ- الإلتئمان الأخضر في كونه أداة مهمة من الأدوات القائمة على الموجودات المالية.
- ب- الإلتئمان الأخضر في توجيه المزيد من الأموال نحو مشاريع التنمية الخضراء.
- ت- لفت الإلتئمان الى دور الإلتئمان الأخضر في تعزيز الربحية المصرفية وما ينعكس عليه من تحسن في الأداء المالي للمصارف ككل.
- ث- يساهم الإلتئمان الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين أداء المصارف التجارية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على بعض القضايا الخاصة بإشكالية البحث فيما يخص الإلتئمان الأخضر وما ينطوي عليه من تبعات والأداء المالي، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يأتي:

- أ- تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب التمويل الحديثة ألا وهو الإلتئمان الأخضر الذي يعد من أهداف التنمية المستدامة.



- ب- التعرف على واقع المصارف التجارية وتوجهاتها فيما يخص تبني سياسات الائتمان الأخضر، وما ينعكس في تحسين الأداء المالي للمصارف.
- ت- دعم التحول نحو إقتصاد أخضر عبر تشجيع الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة باستخدام الائتمان الأخضر.
- ث- تحليل العلاقة بين الائتمان الأخضر وأثره على الأداء المالي في المصارف التجارية .

رابعاً: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف البحث وللتوصل الى حل المشكلة تم صياغة فرضيتين رئيسيتين وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: للائتمان الاخضر دور في زيادة الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية: للائتمان الاخضر دور في انخفاض مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

الحدود المكانية: الجهاز المصرفي العراقي.

الحدود الزمانية: تضمنت المدة الزمنية من عام 2010 ولغاية عام 2022.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة بالجهاز المصرفي العراقي أما العينة المصارف التجارية فكانت المدة من عام (2010) ولغاية عام (2022) متكونة من (70) مصرفاً: (7) مصارف حكومية، منها: (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة، ومصرف إسلامي واحد، و(63) مصرفاً خاصاً، تتضمن: (28) مصرفاً إسلامياً ومحلياً، و(23) مصرفاً تجارياً ومحلياً و (10) مصرفاً أجنبياً، ومصرفين إسلاميين أجنبيين

المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة

اولاً: مفهوم الائتمان الأخضر

تؤكد أهداف التنمية المستدامة العالمية على الضرورة الملحة للإدارة البيئية، إذ أصبح التنظيم البيئي وسيلة هامة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية، باعتبارها جانباً حيوياً من التنظيم البيئي، فإن سياسة الائتمان الأخضر (GCP) لها تأثير أكبر من السياسات المالية الخضراء الأخرى مثل السندات الخضراء، والتأمين الأخضر، ويستند تعريف "الائتمان



الأخضر" في جميع أنحاء العالم على مبادئ دول خط الاستواء التي تم تأسيسها رسمياً في أكتوبر 2002، من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبنك ABN AMRO، والتي دعت المؤسسات المالية إلى مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية في أنشطتها الاستثمارية والتمويلية (Lei et al., 2021:65777)، تم تطوير مفهوم الائتمان الأخضر في مجال التمويل الأخضر بهدف فهم السبل الاقتصادية التي تستخدمها المصارف لمواجهة ندرة الموارد، إذ يأخذ الائتمان الأخضر في الاعتبار الملاءمة البيئية والامتثال القانوني للمؤسسات في العمليات الرقابية، والموافقة على القروض المالية (Wang & Zhong, 2017:1427)، ويرى (Ding et al., 2022:1) بأن الائتمان الأخضر هو أداة مالية خضراء تولدت من مفهوم التمويل المستدام أو التمويل البيئي الذي يهتم بحماية البيئة، ويلعب تطبيق الائتمان الأخضر دوراً بارزاً في تعزيز الأداء المالي للمصارف، وبالتالي يظهر أن الائتمان الأخضر لا يرتبط فقط بمفهوم حماية البيئة بل يتعلق أيضاً بالفوائد الاقتصادية للمصارف، وبالتالي يمكنه أن يعزز من التنمية المستدامة للمؤسسات المالية وتحسين فوائدها الاقتصادية، ويعرف الائتمان الأخضر حسب رأي (Pham,2018:32) هو ائتمان يمنحه المصرف للمشاريع ذات المخاطر البيئية المنخفضة، فهو شكل من أشكال التمويل مثل القروض والسلف وطرق منح الائتمان الأخرى، إذ يتم أخذ التأثيرات البيئية والحفاظ عليها في الاعتبار، على سبيل المثال، خفض الانبعاثات، ومشاريع الطاقة المتجددة، ... وغيرها، ويعني الائتمان الأخضر أيضاً رفض منح الائتمان للمشاريع التي تضر البيئة، وببساطة، الائتمان الأخضر هو الائتمان الذي يساهم به المصرف في مشاريع الإنتاج والأعمال دون مخاطر، أو من أجل الحماية البيئية والاجتماعية، ولذلك، تقوم المصارف بتمويل المشاريع التي لا تشكل مخاطر على البيئة أو المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة (Zhang & Qin, 2021:256).

ثانياً: أهداف الائتمان الأخضر

تتفاوت أهداف الائتمان الأخضر بين المؤسسات والدول وفقاً لأولوياتها ومعاييرها البيئية وبشكل عام يساهم الائتمان الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، ويتضمن مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تشمل الآتي حسب رأي كل من (Jin & Mengqi, 2011:1979) (Wang et al., 2019:2)،

1. الائتمان الأخضر يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على

تعديل فلسفة عمل الصناعة وسياسات الإدارة وعمليات التشغيل.



2. الائتمان الأخضر كشكل من أشكال التمويل يهدف إلى دعم المشاريع والأنشطة المستدامة والصديقة للبيئة، إذ إنه ينطوي على تخصيص الموارد الخضراء والسيطرة على انبعاثات الكربون لتعزيز التنمية الاقتصادية.
3. تهدف سياسة الائتمان الأخضر في الأصل إلى الحد من تطوير المؤسسات المالية ذات النسبة العالية من التلوث والإستهلاك والانبعاثات.
4. توجيه التحول الصناعي ومواكبة التطورات، وتقليل انبعاثات الملوثات، وتعزيز حماية البيئة وتحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق التحول والارتقاء والتنمية الخضراء، وكسياسة مالية خضراء يهدف الائتمان الأخضر إلى قيام المؤسسات المالية بتعديل استراتيجيات الائتمان الخاصة بها فيما يتعلق بالمؤسسات شديدة التلوث.

ثالثاً: خصائص الائتمان الأخضر

ومن السمات المهمة للائتمان الأخضر هي كما يلي حسب رأي كُـل من (Wu et al., 2022:60)، (An et al., 2021:2):

1. يوجه الائتمان الأخضر المؤسسات المالية والمصرفية بتشديد القيود الائتمانية للصناعات شديدة التلوث وكثيفة الاستهلاك للطاقة، وبالتالي استخدام النفوذ الاقتصادي للحد من توسعها الأعمى، وتخصيص الموارد المالية لصالح المشاريع منخفضة التلوث والصديقة للبيئة.
2. يعمل الائتمان الأخضر على تمويل مشاريع والإستثمارات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلاد.
3. يعمل الائتمان الأخضر على خفض الانبعاثات الكربونية من خلال تمويل مشاريع وإستثمارات خضراء تساهم في حماية البيئة.
4. يساهم الائتمان الأخضر على تعزيز شفافية المعلومات البيئية من خلال فرض معايير صارمة على المقترضين فيما يتعلق بتقاريرهم البيئية.

رابعاً: التحديات التي تواجه الائتمان الأخضر

هناك سلسلة من التحديات التي تحد من تنمية الائتمان الأخضر وهي حسب رأي

(Zadek & Chenghui, 2014:124) كالتالي:

1. ضعف تفعيل السياسات ذات الصلة: حتى الآن لم تقدم إرشادات الائتمان الأخضر واللوائح الإحصائية الداعمة لها معايير ملموسة للتنفيذ - على سبيل المثال، فيما يتعلق



بالتصريفات والانبعاثات، وكفاءة الطاقة، وأداء إعادة التدوير المتوقع للصناعات الخضراء أو التقنيات التي ينبغي أخذها في الاعتبار، ولا تتيح هذه السياسات الوقاية المبكرة من المخاطر، ولكنها تعتمد بدلاً من ذلك على المشاكل التي يتم الإبلاغ عنها من قبل سلطات حماية البيئة، كما أنها لا تغطي دورة حياة الائتمان بأكملها - على سبيل المثال، السلوكيات البيئية للمؤسسات قبل وبعد الحصول على الائتمان.

2. **الافتقار وعدم كفاية الحوافز والتقييمات الفعالة للإشراف على الائتمان الأخضر:** في الوقت الحالي لا يزال الترويج للائتمان الأخضر يعتمد بشكل أساسي على وعي المصارف ومسؤوليتها الاجتماعية، ولم يتم إنشاء نظام صريح للعقوبات والمكافآت.
3. **صعوبة تنفيذ سياسات الائتمان الأخضر بفعالية بسبب الضغوط التجارية والسياسية:** فمن ناحية تتعرض المصارف لضغوط من الحكومات المحلية لإصدار الائتمان للمشاريع غير الخضراء، ومن ناحية أخرى، فإنها تواجه أيضاً ضغوطاً لتحقيق أرباح قصيرة الأجل في ظل آلية تقييم الأداء الحالية، وفي استثمارات المشاريع الخضراء، فإن المخاطر الكبيرة طويلة الأجل والعوائد المنخفضة ليست جاذبة تجارياً.
4. **صغر حجم الائتمان الأخضر الذي تقدمه المصارف التجارية:** إذ تتمتع المصارف بسيطرة ضعيفة على تدفق أموال الائتمان، الأمر الذي قد يمنع تأثير الائتمان الأخضر.

خامساً: مقاييس الائتمان الأخضر

نسبة الائتمان الأخضر تعكس رصيد الائتمان الأخضر خلال العام مقسوماً على إجمالي الائتمان خلال نفس العام، وعلى الرغم من أن رصيد الائتمان الأخضر يتغير كل عام وان إجمالي الائتمان يزداد عاماً بعد عام، إلا أن القيمة المطلقة لرصيد الائتمان الأخضر لا تعكس بشكل مباشر تطور أعمال الائتمان الأخضر للمصارف، لكن يمكن لنسبة رصيد الائتمان الأخضر أن تعكس بشكل أفضل تنفيذ الائتمان الأخضر من قبل المصارف، وما إذا كان مستوى التنمية الشامل للمصارف يؤثر على أدائها المالي (Xi et al.,2022:8)، ويقاس الائتمان الأخضر من خلال المعادلة الآتية (Zhou et al.,2022:1628):

$$\text{نسبة الائتمان الأخضر (GCR)} = \frac{\text{إجمالي الائتمان الأخضر}}{\text{الائتمان الكلي}}$$

**سادساً: مفهوم الأداء المالي**

لفهم الأداء المالي في القطاع المصرفي بشكل جيد يتطلب تناول مفهوم الأداء بشكل عام، إذ يمثل هذا المفهوم الإطار العام لسير أعمال المنظمات على إختلاف طبيعة المجالات التي تعمل فيها، ويمكن القول أن النشاط المصرفي هو كيفية زيادة أداءه المالي من أجل تحقيق الأهداف وبشكل مستمر ومتزايد (الأمام وحسن، 2019:199). "الأداء" في اللغة كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية القديمة "Parfournir" ويطلق على الأداء باللغة الانكليزية "Perform" أي تنفيذ شيء ما، أو القيام به أو الإتيان به، أو هو بلوغ الهدف المرجو، ويمكن وصفه بأنه تمت تأديته وتنفيذه، ويعني الأداء هو تنفيذ وإنجاز وإتمام المهام المحددة وتأدية الأعمال التي يجب قياسها مقابل مجموعات محددة من الدقة والمال والاكتمال والتوقيت (Naz et al., 2016:82)، ويمكن تعريف الأداء المالي على أنه "أحد المجالات الرئيسية لتقييم الأداء إذ يمثل نتاج هذا التقييم مجموعة من المؤشرات التوجيهية التي تساهم في تحقيق الأهداف للمؤسسة وتحديد مستوى الأرباح الناتجة عنها، ويتم ذلك من خلال العمل بكفاءة على تقليل مستويات التكاليف مقارنة بالمؤسسات المنافسة الأخرى"، وعرف الأداء المالي أيضاً بأنه "إنعكاس للمركز المالي للمؤسسة المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية، إذ يقاس الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة لتحقيق الاهداف المحددة" (الموسوي والضرب، 2017:280). ويعرف الأداء المالي بأنه تحليل حالة المصرف المالية لمعرفة قدرته على إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل (الجنابي و رويش، 2022:148)، فهو النتيجة النهائية لأنشطة المصرف لتحقيق الاهداف المرسومة بالاعتماد على الموارد المتاحة، إذ تظهر نتائج حالة المصرف خلال مدة زمنية معينة (تيموز، 2022:34). وعرف البنك المركزي الأوروبي (2010) الأداء المالي بأنه قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة وبناءً على ذلك يعرف الأداء المالي للمصرف على أنه كفاءته في تعظيم قيمة المساهمين والأرباح من خلال استخدام الموارد المالية المتاحة بهدف إعادة استثمار تلك الأرباح في هيكل رأس مال المصرف لتعزيز ربحيته على المدى الطويل (Amira et al., 2023:7).

سابعاً: مقاييس الأداء المالي

تقع على عاتق المصارف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح المختلفين كالمساهمين والدائنين والعاملين، ولتحقيق ذلك، تعتمد المصارف على إستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية، وتعرف هذه المؤشرات عادة بالنسب المالية، تعكس هذه النسب تأثير



تعامل المصرف، وتستخدم لتقييم أدائه، وتحليل مركزه المالي، وربحيته، لذلك تعتبر هذه المؤشرات المالية أدوات هامة لتقييم أداء المصرف وقدرته على تلبية إلتزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلاً (مردان، 2012:237)، وقد تم تصميم المؤشرات المالية لاستخراج المعلومات الهامة التي من الممكن أن تكون غير واضحة عند دراسة وفحص القوائم المالية للمصرف، ويمكن قياس الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات وأهمها هي (العلي وآخرون، 2017:300) السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي، إذ يهتم أصحاب الديون والمقرضون بنسب السيولة التي توضح قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ونسب المديونية لمعرفة مدى اعتماد المصرف على التمويل الخارجي، فيما تشكل نسب الربحية أهمية كبيرة للإدارة والمستثمرين وحملة الأسهم، أما نسب النشاط فتعتبر محط اهتمام إدارة المصرف كونها تستخدم لمراقبة الأداء بمرور الوقت (القضاة والكبيسي، 2015:7)، وهذه المؤشرات هي:

1. الربحية

الربحية هي أحد مؤشرات الأداء المالي والأكثر استخداماً (Dzombo et al., 2017:171)، كما تُعد من أهم المؤشرات لنجاح الأعمال، وتشير إلى قدرة المصرف على تحقيق إيرادات تفوق التكاليف، وفيما يتعلق بقاعدة رأس ماله تُعد الربحية والسيولة مؤشرات على صحة الشركات وأداء المصارف التجارية وجميع المشاريع الهادفة للربح، ويركز تحليل الربحية على العلاقة بين الإيرادات والمصروفات وعلى مستوى الأرباح بالنسبة لحجم الاستثمار في الأعمال (Aloys et al., 2019:2434)، وهذه المؤشرات هي :

أ- العائد على الاستثمار (ROI)

ويقاس العائد على الاستثمار مدى جودة استخدام المصرف لموجوداته كاملةً لتحقيق الأرباح (Mushafiq et al., 2023:9)، ويقاس من خلال المعادلة الآتية (Almshabbak&Chouaibi, 2023:12):

$$\text{العائد على الاستثمار (ROI)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{أجمالي الموجودات}} \dots (1.2)$$

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE)

إن العائد على حقوق الملكية (ROE) هو نسبة مالية توضح مقدار الربح الذي حققه المصرف مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق المساهمين المستثمر أو الموجود في الميزانية العمومية، كما يبين



مدى فعالية إدارة المصرف في استخدام أموال المساهمين (Sabai et al.,2018:102)، ويقاس من خلال المعادلة الآتية(Sandberg et al.,2023:2479) :

$$(2.2) \dots \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{(ROE) العائد على حقوق الملكية}$$

ت. معدل العائد على الودائع (ROD)

تدل هذه النسبة على كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من استثمار ودائعه، وذلك من خلال حساب نسبة الأرباح إلى الودائع، إذ تبين هذه النسبة قدرة المصرف على التنافس في السوق المصرفية لجذب الأموال، لذا يعد كثر أو التكلفة لجذب الودائع، وكما يشير ارتفاع النسبة إلى كفاءة المصرف في جمع الودائع واستغلالها بالشكل الأمثل وتحويلها إلى إستثمارات مربحة، (حسين والمولى،2021: 179)، وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (حسين،2020:168):

$$(3.2) \dots \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{أجمالي الودائع}} = \text{(ROD) العائد على الودائع}$$

ث. هامش صافي الدخل

هو مقياس الربح الأكثر شيوعاً، إذ يستخدم لقياس قدرة المصرف على الرقابة والتحكم في النفقات وخفض الضرائب، وكلما ازدادت نسبة هامش صافي الدخل دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب (الربيعي،2018:298)، ويمكن حساب هامش صافي الدخل عن طريق المعادلة الآتية (Atrill, 2020:101):

$$(4.2) \dots \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الإيرادات}} = \text{(NPM) هامش صافي الدخل}$$

2. نسب السيولة

تعبر السيولة عن مدى قدرة المصارف على سداد ديونها المستحقة خلال سنة واحدة أو خلال فترة إعداد التقارير، وتوضح السيولة ما إذا كانت المؤسسة المالية قادرة على تلبية الطلب غير المتوقع على النقد (Mwiti,2016:5)

أ- نسبة الاحتياطي القانوني

وهي النسبة التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي، ووفقاً لقواعد الرقابة على المصارف التجارية من خلال تحديد نسبة الأموال السائلة التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها، وتكون



هذه النسبة عبارة عن جزء مقتطع بموجب القانون من الودائع تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي، وعادة ما يكون الاحتياطي القانوني اجباري، ويكون على نوعين (الاحتياطي الالزامي، واحتياطي التغطية)، وتتفاوت هذه النسبة حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي، إذ أن ارتفاعها يشير إلى زيادة قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية (عباس وعبد الكاظم، 2020:303)، وتقاس من خلال المعادلة الآتية (الياسري، 2018:193):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني (LRR)} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \dots (5.2)$$

3. نسب الرافعة المالية

تعد هذه النسب من النسب الهامة بالنسبة للمقترضين والمستثمرين، إذ تُبين مدى مساهمة الديون في تمويل موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين، فمن خلال نسب الرافعة المالية يمكن معرفة نسب القروض أو الديون الخارجية، وبالتالي فإن ارتفاعها يشكل خطراً على المصرف (الهاجري، 2016:40).

أ- نسبة المديونية

تُعد واحدة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في هيكل تمويل للمصرف وتحديد كمية الديون لكل دينار من إجمالي الموجودات (الشيخ، 2008:52)، وتحسب كالتالي (الذنيبات، 2011:26):

$$\text{نسبة المديونية (DR)} = \frac{\text{أجمالي الديون}}{\text{أجمالي الموجودات}} \dots (6.2)$$

ب- نسبة هيكل رأس المال

توضح هذه النسبة أهمية المطلوبات طويلة الأجل، كما تعد مؤشراً للحكم على المخاطر المالية، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة المطلوبات طويلة الأجل إلى حقوق الملكية مضافة إليها الديون طويلة الأجل، وكالتالي (الاغوات، 2015:24):

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{المطلوبات طويلة الأجل}}{\text{رأس المال} + \text{الأحتياطيات} + \text{المطلوبات طويلة الأجل}} \dots (7.2)$$

ت- نسبة القروض إلى حقوق الملكية

يقصد بإجمالي القروض كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتشمل القروض قصيرة وطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والأحتياطيات والأرباح



المحتجزة (طاهر، 2015:23)، وتحسب من خلال المعادلة الآتية
(Saha&Bishwas,2021:25):

$$(8.2) \dots \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

4. نسب النشاط

إذ تقيس نسب النشاط فعالية المصرف الذي يستخدم موجوداته لتوليد المبيعات (Devi et al.,2020:230).

أ. معدل دوران الموجودات

تسمى هذه النسبة أيضاً نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، ويعبر عنها بعدد مرات استخدام الموجودات في أنشاء المبيعات، إضافة الى ذلك أنه كلما ازادت النسب الحالية مقارنة بالنسب في السنوات السابقة دل ذلك على إداء تشغيلي جيد لموجودات المصرف وقلة المخاطر (الشمري وآخرون، 2017:177)، وتحسب المعادلة كالاتي (توفيق، 2002:117):

$$(9.2) \dots \frac{\text{أجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{معدل دوران إجمالي الموجودات}$$

ثامناً: العلاقة بين الائتمان الأخضر و الأداء المالي

تعد الربحية أحد العناصر المهمة لضمان بقاء المصرف، وتتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات، وتمثل الفرق بين العوائد التي يحققها المصرف والتكاليف التي ينفقها ، كما وتعتبر عن مدى قدرة الإدارة على توظيف مصادر أموالها بكفاءة لخلق قيمة للمساهمين وزيادة وتحسين رأس المال، إذ إن تمكن المصرف من تحقيق الإستقرار في الأرباح يؤدي إلى بناء الثقة لدى المودعين (المطيري، 2023:564)، وللائتمان الأخضر تأثير إيجابي على ربحية المصارف، وقد يتم تخفيض تكلفة تمويل الديون الخاصة بالمشاريع الخضراء من خلاله حتى في المؤسسات شديدة التلوث، وهنالك نفس التأثير على المصارف التجارية، فمن خلاله يتم تحسين الربحية والكفاءة الأساسية، تلجأ جميع المصارف التي تروم الى بناء صورة جيدة أمام المجتمع الى الائتمان الأخضر، ويمكن تحديد تأثير الائتمان الأخضر على الربحية من خلال مبادئ دول خط الاستواء، والجدير بالذكر بأن كل مصرف يتأثر بالائتمان الأخضر بشكل مختلف، والسبب هو الاختلافات الإقليمية (Fatima, 2022:16). يشير (Gao& Guo, 2022:4) الى إن أرباح المصارف التجارية تلخص أدائها المالي، ويمكنها تنمية أرباحها من خلال تحسين سمعتها



المؤسسية وزيادة الاستثمارات، ويعمل كلاهما على زيادة حصتها السوقية وتوسيع أعمالها، وتثبت المصارف التجارية التي تطبق الائتمان الأخضر بشكل نشط أنها تحمي مصالح أصحاب المصلحة مما يساعد المؤسسات على جذب الاستثمارات، وتحفيز المودعين على زيادة ودائعهم، والمساهمين على الاشتراك في أسهم الشركات، وكل ذلك يضع الأساس لتوسيع الأعمال وزيادة الأرباح، وذلك بسبب الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، وعلى الرغم من تحقيق عوائد منخفضة في الاجل القصير، إلا ان الاستثمار الأخضر يحسن من القوة الاجمالية للمصرف من حيث القوة السوقية وإمكانية السيطرة على المخاطر، وهذا ما يساعد على تحقيق الأرباح في المدى الطويل، كما يوضح (Pan & Lee, 2022:671) بأن تنفيذ أعمال الائتمان الأخضر لا يؤدي إلى تحسين أداء المصارف على المدى القصير، لأن المصارف التجارية المشاركة في الائتمان الأخضر سيكون لديها عدد كبير من المنشآت "المرتفعة"، وهي المنشآت ذات الاستهلاك العالي للطاقة والمنشآت ذات التلوث العالي، وبالتالي فإن القروض غير متوفرة، مما يؤدي إلى انخفاض مماثل في أرباح المصارف، ومع ذلك، في عملية التنمية طويلة الأجل، تقوم المصارف التجارية بتطوير الائتمان الأخضر بقوة، وإثراء هيكل الائتمان بشكل مستمر، وكلما زاد التمويل الأخضر عاماً بعد عام أثر ذلك على سمعة المصرف، إذ إن إنشاء سمعة خضراء سيكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصارف التجارية، ولذلك فإن تطوير أعمال الائتمان الأخضر هو استراتيجية تنمية طويلة المدى للمصارف التجارية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً: تحليل معدل الائتمان الاخضر للمصارف التجارية

يبين الجدول (16) معدل الائتمان الاخضر للمصارف التجارية خلال المدة (2010-2022)، نجد ارتفاع الائتمان الاخضر خلال الاعوام التالية (2011-2012-2013) عن العام (2010) وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة التمويل لجميع القطاعات وهي (الزراعة، التشييد والبناء، التجارة والفنادق والمطاعم، والنقل والمواصلات، والماء والكهرباء)، لكن خلال العامين (2012-2013) ارتفعت نسبة الائتمان الاخضر فقط لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات وكان ذلك بسبب توجه ذلك القطاع الخاص نحو المجالات الانتاجية وزيادة التمويل للنقل والمواصلات. ثم لينخفض الائتمان الاخضر أنخفاض طفيف خلال الأعوام التالية (2014-2015-2016-2017-2018) وبمعدلات تراوحت (0.139-0.137-0.136-0.130-0.131) ويعزى هذا الانخفاض بسبب أنخفاض التمويل من قبل أغلب القطاعات، فضلاً على



أرتفاع نسبة الائتمان الاخضر لقطاع النقل والمواصلات خلال العام (2014) وكانت هذه أعلى نسبة يحققها هذا القطاع (0.368) وأرتفاع نسبة الائتمان الاخضر لقطاع الماء والكهرباء (0.015) وانخفاض بقية القطاعات وأستمرت اغلب القطاعات في تذبذب خلال هذه الأعوام على الرغم من أرتفاع البعض الآخر منها ليعود معدل الائتمان الأخضر بالإرتفاع خلال عامي (2019-2020) من (0.129) إلى (0.156) وجاء هذا الأرتفاع نتيجة أرتفاع نسبة الائتمان الاخضر للقطاع الزراعي وكانت هذه أعلى نسبة يحققها هذا القطاع (0.039) بسبب الاستمرار في المبادرات، فضلاً على أرتفاع نسبة الائتمان الاخضر لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق كذلك كانت هذه اعلى نسبة يحققها (0.567).

جدول (3-16): معدل الائتمان الاخضر للمصارف عينة الدراسة

السنوات	نسبة الائتمان الاخضر للقطاع الزراعي	نسبة الائتمان الاخضر لقطاع التشييد والبناء	نسبة الائتمان الاخضر لقطاع التجارة، الفنادق، المطاعم	نسبة الائتمان الاخضر لقطاع النقل، والمواصلات	نسبة الائتمان الاخضر لقطاع الماء، الكهرباء، والغاز	A.V	S.D
2010	0.011	0.099	0.198	0.005	0.001	0.063	0.085
2011	0.022	0.137	0.223	0.019	0.006	0.081	0.095
2012	0.029	0.128	0.509	0.028	0.005	0.139	0.211
2013	0.023	0.126	0.537	0.033	0.005	0.145	0.224
2014	0.024	0.126	0.159	0.368	0.015	0.139	0.142
2015	0.028	0.123	0.491	0.029	0.014	0.137	0.202
2016	0.030	0.119	0.463	0.042	0.024	0.136	0.186
2017	0.028	0.138	0.404	0.042	0.039	0.130	0.159
2018	0.032	0.167	0.389	0.031	0.037	0.131	0.155
2019	0.033	0.160	0.390	0.032	0.028	0.129	0.156
2020	0.039	0.138	0.567	0.026	0.009	0.156	0.235
2021	0.026	0.144	0.409	0.024	0.019	0.125	0.167
2022	0.025	0.199	0.156	0.024	0.108	0.103	0.078
A.V	0.027	0.139	0.377	0.054	0.024	0.124	
S.D	0.006	0.025	0.145	0.094	0.028	0.026	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel.

اما خلال عامي (2021-2022) انخفض الائتمان الاخضر نتيجة انخفاض اغلب القطاعات لكن كان لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الدور الأكبر في انخفاض معدل الائتمان الاخضر خلال عام (2022)، إذ سجل هذا القطاع انخفاض كبير عن الأعوام السابقة بسبب ما ولدته ظروف (جائحة كورونا) والتخلف عن السداد من قبل هذا القطاع كما سبق ذكره في المبحث الاول.



ويمكن توضيح معدل الائتمان الأخضر للمصارف التجارية خلال مدة الدراسة من خلال الشكل الآتي:



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel

شكل (3-16): معدل الائتمان الأخضر للمصارف عينة الدراسة

يوضح الشكل (21) معدل الائتمان الأخضر بين الانخفاض والارتفاع إذ كان أقل معدل يحققه القطاع المصرفي من الائتمان الأخضر في عام (2010) بمعدل (0.063)، وأعلى معدل خلال العام (2020) بمعدل (0.156).

ثانياً: تحليل معدل الاداء المالي للمصارف التجارية

يبين الجدول (17) معدل الاداء المالي للمصارف التجارية خلال المدة (2010-2022)، يتضح من الجدول بأن معدل الاداء المالي ارتفع في عام (2011) عن عام (2010) وبمعدل (0.845) بعد ان كان (0.787).

جدول (3-17): معدل الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة

السنوات	ROI	ROE	ROD	هامش صافي الدخل	الاحتياطي القانوني	نسبة المديونية	نسبة الديون إلى حق الملكية	هيكل رأس المال	معدل دوران الموجودات	A.V	S.D
2010	0.002	0.012	0.016	0.553	0.666	0.737	4.283	0.811	0.004	0.787	1.356
2011	0.007	0.112	0.017	0.597	0.613	0.299	5.116	0.836	0.011	0.845	1.630
2012	0.008	0.141	0.026	0.617	0.585	0.197	3.342	0.769	0.013	0.633	1.056



2013	0.007	0.105	0.021	0.552	0.575	0.167	2.454	0.711	0.013	0.512	0.778
2014	0.005	0.075	0.017	0.532	0.517	0.166	2.294	0.696	0.010	0.479	0.730
2015	0.005	0.059	0.016	0.469	0.481	0.059	0.739	0.425	0.010	0.251	0.277
2016	0.005	0.054	0.018	0.482	0.466	0.066	0.702	0.412	0.011	0.246	0.267
2017	0.008	0.105	0.019	0.495	0.421	0.111	1.372	0.578	0.017	0.347	0.443
2018	0.005	0.047	0.009	0.291	0.389	0.083	0.727	0.421	0.018	0.221	0.252
2019	0.008	0.086	0.013	0.441	0.397	0.142	1.501	0.600	0.019	0.356	0.480
2020	0.009	0.098	0.015	0.314	0.327	0.151	1.660	0.624	0.029	0.359	0.527
2021	0.006	0.062	0.009	0.335	0.409	0.149	1.626	0.619	0.017	0.359	0.521
2022	0.011	0.111	0.016	0.547	0.469	0.129	1.352	0.575	0.019	0.358	0.440
A.V	0.007	0.082	0.016	0.479	0.485	0.189	2.089	0.621	0.015	0.443	
S.D	0.002	0.034	0.004	0.106	0.100	0.176	1.388	0.142	0.006		

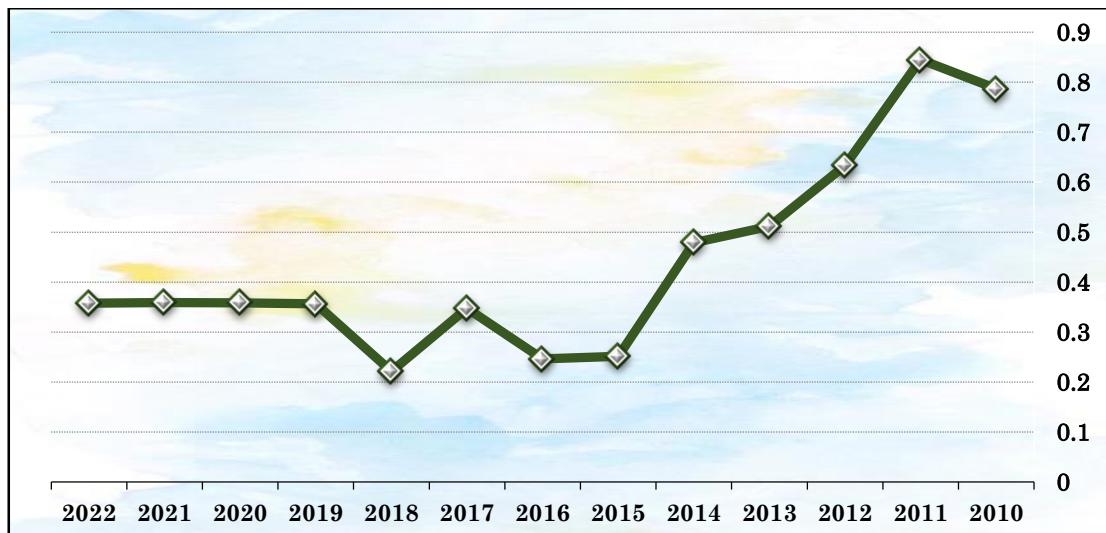
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel.

وهذا الأرتفاع جاء نتيجة أرتفاع نسب الربحية ونسبة الديون إلى حق الملكية وهيكل رأس المال فضلاً على أرتفاع معدل دوران الموجودات أما نسبة المديونية انخفضت بسبب أرتفاع الموجودات خلال هذا العام. ثم تراجع الأداء المالي بالإنخفاض خلال الأعوام التالية (2012-2013-2014-2015-2016) ليسجل معدل (0.246) في عام (2016)، ففي عام (2012) أخذت نسب الرافعة المالية بالإنخفاض ومعدل دوران الموجودات والاحتياطي القانوني مما أدى إلى انخفاضه على الرغم من أرتفاع نسب الربحية، لكن خلال الأعوام التالية (2013-2014-



(2015) استمر الأداء المالي بالإنخفاض نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق وتعرض الاقتصاد العراقي إلى هبوط في أسعار النفط والأزمة المالية خلال (2014-2015) والتي شهد عجز واضح خلال هذين العامين، وأخذ الأداء المالي بالإنخفاض حتى العام (2016) على الرغم من حدوث ارتفاع في هامش صافي الدخل ولو بنسبة طفيفة وارتفاع نسبة المديونية.

اما في العام (2017) عاود الأداء المالي بالارتفاع ليسجل (0.347) وهذا الارتفاع يعزى إلى ارتفاع نسب الربحية ونسب الرافعة المالية نتيجة التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد فضلاً على تحسن ربحية القطاع المصرفي وزيادة إستثماراته وتوظيفاته المالية خلال هذا العام، ثم ليعود الأداء المالي بالإنخفاض في العام (2018) وجاء هذا الأنخفاض نتيجة تراجع أرباح المصارف فضلاً على انخفاض الرافعة المالية والاحتياطي القانوني. أما خلال العامين (2019-2020) ارتفع الأداء المالي بمعدل (0.359) جاء هذا الارتفاع بسبب تحسن أرباح المصارف خلال هذين العامين فضلاً على ارتفاع الرافعة المالية نتيجة للظروف التي مر بها العراق أثر (جائحة كورونا)، أما خلال العامين (2021-2022) بقي على ما هو عليه لم يحدث أية تغير خلال هذين العامين فضلاً على تحسن الأوضاع الاقتصادية وعودته تدريجياً إلى وضعه الطبيعي. ويمكن توضيح معدل الأداء المالي للمصارف التجارية خلال مدة الدراسة من خلال الشكل الآتي:



شكل (3-17): معدل الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة

المصدر: أعداد الباحثان بالإعتماد على جدول (3-17).

نلاحظ من خلال الشكل (22) ارتفاع وانخفاض معدل الاداء المالي للمصارف التجارية خلال مدة الدراسة إذ حقق أعلى ارتفاع في الاداء المالي خلال عام (2011) فيما حقق أقل معدل للأداء خلال عام (2018).



ثالثاً: العلاقة بين الائتمان الأخضر والأداء المالي

يبين من خلال الجدول (18) معدل الائتمان الأخضر والاداء المالي للمصارف التجارية للمدة (2010-2022) إذ نلاحظ في عام (2011) نلاحظ ارتفاع الائتمان الأخضر عن عام (2010)، أما الأداء المالي فقد ارتفع أيضاً خلال هذا العام.

جدول (3-18): معدل الائتمان الأخضر والاداء المالي للمصارف عينة الدراسة

السنوات	الائتمان الأخضر	الأداء المالي
2010	0.063	0.787
2011	0.081	0.845
2012	0.139	0.633
2013	0.145	0.512
2014	0.139	0.479
2015	0.137	0.251
2016	0.136	0.246
2017	0.130	0.347
2018	0.131	0.221
2019	0.129	0.356
2020	0.156	0.359
2021	0.125	0.359
2022	0.103	0.358

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel.

ثم في عامي (2012-2013) ارتفع الائتمان الأخضر بينما الأداء المالي أنخفض، أما في الأعوام التالية (2014-2015-2016) أنخفض الائتمان الأخضر حتى قابله انخفاض في الأداء المالي وهذا جاء نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق خلال العامين (2014-2015). أما في العام (2017) أنخفض الائتمان الأخضر بينما الأداء المالي ارتفع، وبقي الائتمان الأخضر على حاله خلال العام (2018) بينما قابله انخفاض في الأداء المالي. ثم ليعود الائتمان الأخضر بالارتفاع في عامي (2019-2020) حتى قابله ارتفاع في الاداء المالي، وتراجع الائتمان الأخضر بالانخفاض خلال عامي (2021-2022) فيما بقي الأداء المالي على حاله خلال هذين العامين. لذا نلاحظ توجد علاقة طردية بين الائتمان الأخضر والأداء المالي للمصارف التجارية وبهذا تتحقق الفرضية الرئيسية الأولى للائتمان الأخضر الدور في زيادة الأداء المالي للمصارف التجارية. نستنتج من التحليل الوارد أعلاه أن الائتمان الأخضر له دور في تحسين الأداء المالي للمصارف لكن على المدى الطويل الأجل لأن الائتمان الأخضر طويل الأجل، لذلك يجب على الحكومة والبنك المركزي العمل على تحسين وتطوير الائتمان الأخضر وحث المصارف على التوجه نحو الائتمان الأخضر لما له من دور في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأداء المالي وتنمية الاقتصاد العراقي، ودعم رؤية الجهاز المصرفي العراقي نحو



التنمية المستدامة وتحسين نوعية القروض في تنشيط المشاريع الداعمة للبيئة وتفعيل دور الاستثمار الأخضر الذي يزيد أو يحسن الوضع البيئي وبمختلف القطاعات وبشكل مستدام. ويمكن توضيح معدل الائتمان الأخضر والأداء المالي للمصارف التجارية خلال مدة الدراسة من خلال الشكل الآتي:



شكل (3-18): معدل الائتمان الأخضر والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة المصدر: أعداد الباحثان بالإعتماد على جدول (3-18).

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات

1. كشفت النتائج بأن المصارف التجارية لا تميز بين الائتمان الأخضر والائتمان للمشاريع المضرة للبيئية فهي تقدم الائتمان بكافة أنواعه.
2. ضعف دور البنك المركزي وخاصة في السنوات الأولى من مدة الدراسة في سن القوانين الخاصة بحماية البيئة فضلا عن ضعف التحفيز في هذا المجال.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي إن العلاقة بين الائتمان الأخضر والأداء المالي دون المتوسطة، وهذا يدل على أن الائتمان الأخضر في العراق لا يزال في المرحلة الأولية، ولا يزال هناك مجال كبير لدرجة الاقتران والتنسيق بين الائتمان الأخضر والأداء المالي لذا أصبحت مسألة كيفية تحسين الوضع الحالي لأعمال الائتمان الأخضر في العراق قضية تتطلب منا دراسة متعمقة.
4. أظهرت النتائج عدم وجود آلية حقيقية متبعة من قبل المصارف التجارية نحو السياسات الخضراء، وبالمثل لدى البنك المركزي فلا توجد قوانين واضحة فيما يخص الائتمان الأخضر.



5. رغم ضعف العلاقة بين الائتمان الأخضر والأداء المالي، إلا أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود على المصارف التجارية من تبني هذا النوع من التمويل مثل:
- أ- يعمل على تحسين صورة وسمعة المصرف.
 - ب- جذب عملاء جدد من الشركات والأفراد المهتمين بحماية البيئة.
 - ت- الحد من مخاطر الائتمان من خلال تمويل المشاريع المستدامة.

التوصيات

1. يجب على المصارف وضع إجراءات وقيود صارمة تحد من التمويل للمشاريع المضرة بالبيئة من خلال رفع معدلات الفائدة على تمويل تلك المشاريع، والتوجه نحو التمويل بالائتمان الأخضر لما له الأثر على الأداء المالي للمصارف من جهة ودعم التنمية المستدامة من جهة أخرى.
2. يجب على البنك المركزي اتخاذ تدابير انتمائية لتحفيز الاستثمارات الخضراء والصدقية للبيئة، مثل أقساط القروض الخضراء والقروض الميسرة للقطاعات ذات الأولوية.
3. ينبغي للمصارف التجارية أن تعمل بنشاط على تطوير أعمالها الائتمانية الخضراء، وتعزيز خدماتها المتنوعة، وتحسين قدرتها على التحكم في المخاطر، ومستوى الأعمال، مثل استخدام منصات البيانات الضخمة لإنشاء وتحسين أنظمة تقييم مخاطر الائتمان الأخضر للشركات، والتحسين المستمر لإجراءات مراجعة الائتمان الأخضر وإدارته وإصداره وغيرها من التدابير المحددة للوفاء بمسئوليتها مع تحسين أدائها المالي.
4. تحسين سياسة الكشف عن المعلومات البيئية والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومن خلال تنفيذ سياسة الائتمان الأخضر يجب الحصول على معلومات كافية عن الأداء البيئي للمؤسسات، ويجب تعزيز التقييم والإشراف المعقول لدرجة الحماية البيئية للمؤسسات من قبل الصناعة المصرفية، ويجب تعزيز حوكمة المؤسسات من قبل الحكومة، وذلك لتحسين الحد من التلوث وخفض الانبعاثات في المؤسسة وبالتالي تحقيق حماية البيئة والتنمية الاقتصادية.
5. يجب على المصارف تحسين أنظمة التقييم والمراجعة الداخلية لديها، وتعزيز التحقق من المتقدمين للحصول على الائتمان الأخضر، وتدريب وحجز المواهب المهنية التي تتقن أعمال الائتمان الأخضر، وتقليل تكاليف التجربة والخطأ في مجال الائتمان الأخضر الناشئ.



قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

1. الأمام، صلاح الدين محمد أمين، وحسن، ميساء عامر، (2019)، "تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي بحث تطبيقي في المصرف الصناعي العراقي"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 27، الصفحات 189-212.
2. الجنابي، سعد مجيد، ورويش، علي مشكور، (2022)، " دور التحليلات المالية حسب مؤشرات السيولة في تشخيص الأداء المصرفي"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، الصفحات 143-155.
3. المطيري، حسين محسن توفيق، (2023)، " أثر الهيكل المالي في السيولة والربحية المصرفية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (2004-2020)"، مجلة الإدارة والأقتصاد/ جامعة كربلاء (عدد خاص)، المؤتمر العلمي السادس عشر، الصفحات 547-580.
4. تيموز، سنار صاحب، (2022)، "استخدام مؤشر مالمكويست لقياس الانتاجية الكلية وعلاقتها بالأداء المالي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2005-2020)"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والأقتصاد.
5. مردان، زيد عائد، (2012)، "القيمة العادلة وتأثير إستخدامها على مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغري للأقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 25، الصفحات 225-248.
6. الموسوي، سعدي احمد حميد، والضرب، حسين عبد الحسن علي، (2017)، "العائد والمخاطرة وانعكاسها على الاداء المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2015)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، الصفحات 272-292.
7. العلي، علي حميد هندي، والجبوري، حيدر جاسم عبيد، والعطوي، مهند حميد ياسر، (2017)، "الركود المالي وتأثيره على الأداء المالي (بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2005-2015)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، الصفحات 293-309.



8. القضاة، مصطفى عبدالله، والكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2015)، "أثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي (2005-2011)", مجلة المنارة، الأردن، المجلد 21، الصفحات 1-35.
9. حسين، أحمد علي، والمولى، إبراهيم فضل، (2021)، "تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)", مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13، العدد 1، الصفحات 173-201.
10. حسين، أحمد عباس، (2020)، "تقييم الإداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)", مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 39، العدد 39، الصفحات 161-176.
11. الربيعي، امير عبد الزهرة عبد الحمزه، (2018)، "أثر إدارة مخاطر الانتماء في الأداء المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية التجارية للفترة (2007-2016)", مجلة كلية الإدارة والأقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 2، الصفحات 288-312.
12. عباس، فراس خضير، وعبد الكاظم، فراس عبد الامير، (2020)، "استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم الأداء المالي للنشاط المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة كلية الإدارة والأقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 3، الصفحات 285-317.
13. الياسري، محمد فاضل نعمة، (2018)، "استخدام مؤشرات الأداء على أساس التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة في المصرف الأهلي الإسلامي"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 16، العدد 2، الصفحات 185-203.
14. الهاجري، فهد راشد مسعود، (2016)، "أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الأتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت"، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، جامعة آل البيت /كلية إدارة المال والأعمال.
15. الشيخ، فهمي مصطفى، (2008)، " التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله – فلسطين.



16. الذنبيات، نواف سماح محمد، (2011)، "أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط/كلية الأعمال.
17. الاغوات، توفيق سميح محمد، (2015)، "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الإسراء/كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان –الأردن.
18. طاهر، أحمد غازي، (2015)، "مدى إستخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والإعمال.
19. الشمري، مايع شبيب، وحمزه، حسن كريم، وكاظم، حيدر جواد، (2017)، "تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات"، مؤسسة النبراس للطباعة، الطبعة الأولى.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Lei, X., Wang, Y., Zhao, D., & Chen, Q. (2021). "The local-neighborhood effect of green credit on green economy: a spatial econometric investigation". *Environmental Science and Pollution Research*, 28, 65776-65790.
2. Atrill, P. (2020). "Financial Management For Decision Makers". Pearson Education. Ninth Edition.
3. Wang, Z. Y., & Zhong, X. (2017). "The Study on Influence Period of the Green Credit Policy Based on CGE Model". In 2017 4th International Conference on Education, Management and Computing Technology (ICEMCT 2017) (pp. 1427-1431). Atlantis Press.
4. Ding, X., Jing, R., Wu, K., Petrovskaya, M. V., Li, Z., Steblyanskaya, A., ... & Makarov, V. M. (2022). "The impact mechanism of green credit policy on the sustainability performance of heavily polluting enterprises—based on the perspectives of Technological Innovation Level and Credit Resource Allocation". *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 19(21), 14518.
5. Tung, P. T. T. (2018). "Assessing the role of green credit for green growth and sustainable development in Vietnam". (Master's Thesis).



6. Zhang, H., & Qin, C. (2021, May). " Research on the Influence of Green Credit in the Operation and Management of Commercial Banks". In 6th International Conference on Education Reform and Modern Management (ERMM 2021) (pp. 255-258). Atlantis Press.
7. Jin, D., & Mengqi, N. (2011). " The paradox of green credit in China". Energy Procedia, 5, 1979-1986.
8. Wang, E., Liu, X., Wu, J., & Cai, D. (2019). " Green credit, debt maturity, and corporate investment—Evidence from China". Sustainability, 11(3), 583.
9. An, S., Li, B., Song, D., & Chen, X. (2021). Green credit financing versus trade credit financing in a supply chain with carbon emission limits. European Journal of Operational Research, 292(1), 125-142.
10. Wu, S., Wu, L., & Zhao, X. (2022). Impact of the green credit policy on external financing, economic growth and energy consumption of the manufacturing industry. Chinese Journal of Population, Resources and Environment, 20(1), 59-68.
11. Xi, B., Wang, Y., & Yang, M. (2022). " Green credit, green reputation, and corporate financial performance: Evidence from China". Environmental Science and Pollution Research, 29, 2401-2419.
12. Zhou, X. Y., Caldecott, B., Hoepner, A. G., & Wang, Y. (2022). " Bank green lending and credit risk: an empirical analysis of China's Green Credit Policy". Business Strategy and the Environment, 31(4), 1623-1640.
13. Naz, F., Ijaz, F., & Naqvi, F. (2016). "Financial performance of firms: Evidence from Pakistan cement industry". Journal of Teaching and Education, 5(01), 81-94.
14. Amira, E. A., Alala, B. O., & Musiega, M. (2023). " Influence of Liquidity Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya". African Journal of Empirical Research, 4(2), 7-13.
15. Gao, X., & Guo, Y. (2022). "The Green Credit Policy Impact On The Financial Performance Of Commercial Banks: A Quasi-Natural Experiment From China". Mathematical Problems In Engineering, 2022.



16. Pan, C., & Lee, X. (2022, December). "The Impact Of City Commercial Banks' Green Credit On Operational Performance—Evidence From Commercial Banks In Guangxi". In 2022 International Conference On Mathematical Statistics And Economic Analysis (MSEA 2022) (Pp. 668-673). Atlantis Press.
17. Zadek, S., & Chenghui, Z. (2014). "Greening China's Financial System:" An Initial Exploration.
18. Dzombo, G. K., Kilika, J. M., & Maingi, J. (2017). "The Effect Of Branchless Banking Strategy On The Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya". International Journal Of Financial Research, 8(4), 167-183.
19. Aloys, J., Mogwambo, V., & Otieno, S. (2019). " Effect Of Non-Performing Loans On Performance Of Commercial Banks In Kenya: A Comparative Study Between National Bank Kenya Limited And Equity Bank Kenya Limited". The Strategic Journal Of Business And Change Management, 2430-2443.
20. Mushafiq, M., Sindhu, M. I., & Sohail, M. K. (2023). "Financial Performance Under Influence Of Credit Risk In Non-Financial Firms: Evidence From Pakistan". Journal Of Economic And Administrative Sciences, 39(1), 25-42.
21. Almshabbak, A. N. S., & Chouaibi, J. (2023). " Measuring The Level Of Voluntary Disclosure In Commercial Banks And Its Effect On Improving Financial Performance: An Applied Study On Number Of Commercial Banks In The Iraqi Stock Exchange". International Journal Of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 8(1), 6.
22. Sabai, P., Wepukhulu, J. M., & Chege, C. N. (2018) . "The Effect Of Government Ownership On The Financial Performance Of Listed Commercial Banks In Kenya".
23. Sandberg, H., Alnoor, A., & Tiberius, V. (2023). "Environmental, Social, And Governance Ratings And Financial Performance: Evidence From The European Food Industry". Business Strategy And The Environment, 32(4), 2471-2489.
24. Mwititi, B. (2016). "The Effect Of Alternative Banking Channels On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya" (Doctoral Dissertation, University Of Nairobi).



- 25.Saha, N. K., & Bishwas, P. C. (2021)."Determinants Of Financial Performance Of Commercial Banks In Bangladesh: An Empirical Study On Private Commercial Banks". Global Journal Of Management And Business Research, 21(2), 23-32.
- 26.Devi, S., Warasniasih, N. M. S., Masdiantini, P. R., & Musmini, L. S. (2020)." The Impact Of COVID-19 Pandemic On The Financial Performance Of Firms On The Indonesia Stock Exchange". Journal Of Economics, Business, & Accountancy Ventura, 23(2), 226-242.

ⁱ سميت بمبادئ خط الأستواء نسبة لخط الأستواء لأنه يلف الكرة الأرضية ويرمز إلى العلاقة بين دول الشمال والجنوب ونشأت هذه الفكرة خلال لقاء بين ممثلين عن المصارف نظمتها مؤسسة التمويل الدولية في لندن في أكتوبر 2002، وتم إطلاقه رسمياً في واشنطن في 4 يونيو 2003، وحتى فبراير 2019 اعتمدت 94 مؤسسة مالية في 37 دولة.